

تسير في ركاب بن سلمان.. ماذا وراء تجديد هيئة كبار العلماء

الخميس 22 أكتوبر 2020 03:30 م

بالنظر في السياق التاريخي، فإن الدولة السعودية الثالثة (المعاصرة) قامت عام 1902 على أساس تكامل شرعيتين متلازمتين، دينية وسياسية، الدينية ممثلة بالنهج الفكري المعتمد على تراث دعوة الإمام "المجدد" محمد بن عبد الوهاب"، منذ تحالفه مع مؤسس الدولة السعودية الأولى عام 1744، "محمد بن سعود آل مقرن" أمير الدرعية، ممثلاً للشرعية السياسية التي خلقت حالة تكامل مع الشرعية الدينية.

واحتكر "آل سعود" الشرعية السياسية، التي تمثل السلطة، ورأسها الملك ومنصب ولاية العهد الذي يؤهل من يشغله ليكون على رأس السلطة في حال غياب الملك لأسباب الوفاة أو العزل لعدم الأهلية.

ويُنظر إلى آل الشيخ، وهم من ذرية "محمد بن عبد الوهاب"، على أنهم يمثلون الشرعية الدينية في تحالف وثيق مع "آل سعود"، منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى.

بعد تولي "محمد بن سلمان" منصب ولي العهد، في يونيو/حزيران 2017، واستحواذه على معظم المناصب السيادية، اتجهت السعودية إلى التخفيف من التمسك بالمفاهيم الأساسية "الأصولية" لدعوة "محمد بن عبد الوهاب" من دون الانقلاب عليها.

ويطوع القائمون على السلطة الدينية تلك المفاهيم، بما ينسجم مع رؤية ولي العهد 2030 بالانفتاح المجتمعي على "محرمات" سابقة، مثل دور السينما وقيادة المرأة للاختلاط.

علماء السلطة

ومنذ تولي "محمد بن سلمان" ولاية العهد، اتجه العلماء المحسوبون على السلطة إلى التخلي عن الكثير من التفسيرات السابقة لقضايا دينية محكومة بالشرعية الإسلامية، وتبني تفسيرات أخرى تُخرج السعودية من توصيف "التفرد" عن غيرها من الدول الإسلامية بالالتزام بالثوابت الذي رافق بناء المجتمع والدولة طيلة عقود تلت تأسيس الدولة السعودية الثالثة.

وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، أعاد الملك "سلمان بن عبد العزيز"، عبر سلسلة أوامر ملكية، تكوين هيئة كبار العلماء ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا.

وتضم هيئة كبار العلماء 20 عضواً، إضافة إلى رئيسها، مفتي المملكة، الشيخ "عبد العزيز آل الشيخ".

وانضم إلى الهيئة ستة من كبار العلماء، في حين حافظ خمسة عشر عضواً على عضويتهم، بينهم رئيس الهيئة الشيخ "عبد العزيز آل الشيخ"، وأسماء أخرى معروفة على نطاق واسع، مثل "صالح الفوزان" و"عبد الله المنيع".

ومن الأعضاء الجدد، "الشيخ الدكتور بندر بن عبد العزيز بن سراج بليلة، إمام الحرم المكي، والشيخ سعود بن عبد الله بن مبارك العجب، النائب العام، والشيخ الدكتور يوسف بن محمد بن عبد العزيز بن سعيد، والشيخ الدكتور عبد السلام بن عبد الله بن محمد السليمان، والشيخ الدكتور غالب بن محمد بن أبو القاسم حامضي، والشيخ الدكتور سامي بن محمد بن عبد الله الصغير".

وهيئة كبار العلماء هي أعلى هيئة دينية، وتأسست عام 1971، لإبداء المشورة الدينية للمسؤولين في الدولة بخصوص القضايا التي تُطرح عليها، والتوصية بتقرير أحكام عامة ليسترشد بها "ولي الأمر"، بناء على بحوث يُجرى تهيئتها وإعدادها وفق الأدلة الشرعية، وتجتمع دورياً كل ستة أشهر، وتُعقد جلسات استثنائية في حالة الضرورة.

وتتبنى الهيئة برنامجاً عن "القيم العليا للإسلام ونبذ التطرف والإرهاب" للوصول إلى مجتمع واعٍ يطبق تلك القيم عبر دور كبار العلماء في نشر الفكر المعتدل لتقديم الصورة الصحيحة عن الإسلام، وفق الموقع الرسمي للهيئة.

كما تتبنى الهيئة السياسات العامة للدولة السعودية داخليا وخارجيا.

فعلى سبيل المثال، اعتبرت الهيئة، على لسان رئيسها "عبد العزيز آل الشيخ"، أن قرارات مقاطعة السعودية لدولة قطر (منذ يونيو/ حزيران 2017) فيها "مصلحة للمسلمين ومنفعة لمستقبل القطريين أنفسهم، لأنها قرارات مبنية على الحكمة والبصيرة".

مناهضة الإسلام السياسي

وتتخذ الهيئة موقفاً مناهضاً لحركات الإسلام السياسي، وترى أن منهج جماعة الإخوان المسلمين، وهي الأكبر ضمن هذا التوصيف، "قائم على الخروج على الدولة وليس لهم عناية بالعقيدة الإسلامية ولا بالسنة النبوية، ولا يهتمون بالدعوة إلى تصحيح العقيدة".

وتحذر الهيئة من الانتماء إلى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومقره الدوحة، لأنه وفق تقديرها "ينطلق من أفكار حزبية ضيقة، ويتسبب في إثارة الفتن في بعض الدول العربية والإسلامية".

وتضم الهيئة شخصيات مثيرة للجدل، مثل الشيخ "محمد بن عبد الكريم العيسى"، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، رئيس هيئة العلماء في الرابطة، والشيخ "سعود بن عبد الله بن مبارك المعجب"، الذي يشغل منصب النائب العام في المملكة منذ 17 يونيو/ حزيران 2017.

يُنظر إلى "العيسى" على أنه أحد أهم أذرع ولي العهد في إحداث التغيير وفق مفاهيم مغادرة ثوابت المجتمع السعودي الموصوف بأنه مجتمع تقليدي محافظ ملتزم بثوابت الإسلام وتعاليمه.

وأبدى "العيسى" الكثير من "التودد" للإسرائيليين خلال رئاسته الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، ومقرها مدينة مكة المكرمة، حيث شارك في حوارات عدة مع قيادات دينية يهودية.

وتعهد في مؤتمر نظّمته اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC) حول قضايا اليهودية ومكافحة معاداة السامية، بالتزام الملكة بإعادة جسور الحوار والبناء مع المجتمع اليهودي.

وللعيسى تفسيرات لعاني بعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن اليهود، حظيت بتقدير الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، "أفيخاي أدري"، الذي أشاد بما تحدث به "العيسى" عن "العلاقة الأخوية بين المسلمين والمؤمنين من أتباع الديانات الأخرى".

كما تلقى "العيسى" إشادة أخرى من "أدري" وقنوات رسمية إسرائيلية بعد أن أدى صلاة الجنازة على ضحايا "الهولوكوست" (إبادة جماعية لليهود)، خلال زيارته، في يناير/كانون الثاني الماضي، لموقع "الهولوكوست" في معسكر "أوشفيتز" ببولندا.

والتقى "العيسى"، خلال هذه الزيارة، حاخامات يهودا وانتقد "معاداة السامية"، وهو تطور في الخطاب السعودي الموجه للعالم، يرى مراقبون أنه يأتي في سياق الاقتراب أكثر من إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

وأثار تعيين النائب العام، الشيخ "سعود بن عبد الله بن مبارك المعجب"، في هيئة كبار العلماء الكثير من الجدل في أوساط المتابعين للشأن السعودي.

ومنذ تعيين "المعجب" كأول نائب عام في السعودية، بالتزامن مع تعيين "محمد بن سلمان" ولياً للعهد، شهدت الملكة المزيد من الأحداث الكبرى، مثل حملات الاعتقال التي طالت أمراء ووزراء ورجال أعمال وقادة رأي ودعاة وعلماء دين وأكاديميين.

ومن الأحداث الكبرى أيضاً إزاحة "محمد بن نايف" عن ولاية العهد، ومقاطعة قطر، بالإضافة إلى اغتيال الصحفي السعودي، "جمال خاشقجي"، في القنصلية السعودية بإسطنبول، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

وبصفته الوظيفية، طالب "المعجب"، في سبتمبر/أيلول 2018، بإنزال عقوبة الإعدام بالداعية السعودية المعتقل المعروف، "سلمان العودة"، بتهم تتعلق بالإرهاب والتطرف.

ولعب "المعجب" دوراً في قضية اغتيال "خاشقجي"، مواصلاً التحقيقات مع الجانب التركي بزيارة استغرقت ثلاثة أيام لم تسفر عن نتائج.

وتواجه هيئة كبار العلماء اتهامات من معارضين سعوديين بأنها أداة بيد السلطة، وتفتقر إلى أي مواقف تتعارض مع توجهات الدولة، وما يخرج عنها من فتاوى ومواقف إنما يتفق تماماً مع سياسات الدولة، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، شرعية أو قيمية.

ولم تتبن الهيئة أي مواقف تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها دعاة وعلماء دين معتقلون، بالإضافة إلى ما يتعلق بسجناء الرأي وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في سجون الملكة، الأمر الذي استدعى موقفاً دولياً رافضاً لترشح السعودية لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأخفقت السعودية، في 13 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، في الفوز بمقعد في هذا المجلس بعد ترشحها لعضويته عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، حيث حصلت على 90 صوتاً فقط من أصل 193.

وهي نتيجة اعتبارتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية "خبرا سارا" وانتصارا للعديد من ضحايا هذا "النظام القمعي"، وفق تعبير المنظمة، ومقرها في مدينة نيويورك الأمريكية.

لذلك، لا يمكن توقع قطيعة بين السلطتين السياسية والدينية في السعودية، رغم تراجع دور السلطة الدينية في الأوساط الاجتماعية بعد إجراءات حدّت من نفوذها في المجتمع.

ومن هذه الإجراءات تعطيل دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإيقاف واعتقال العشرات من أئمة المساجد والخطباء والدعاة، بدعوى "التطرف" أو الانتماء لتنظيمات "إرهابية"، وكذلك أساتذة جامعات وأكاديميين ورموز ما بات يُعرف باسم "تيار الصحوة"، والذي كانت المؤسسة السياسية هي الراعية له حتى قبل استلام محمد بن سلمان ولاية العهد.